



## The Philosophy and Causes of the Iran-Iraq War (1980-1988)

Shahad Ahmed Bahauddin Abdullah

Prof. Dr. Majoul Mohammad Mahmoud

University of Mosul / College of Education for Humanities

### ARTICLE INFORMATION

Received: 17 Feb, 2026

Accepted: 04 Mar, 2026

Available online: 01 Jul, 2026

**PP :217-238**

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>



### Corresponding author:

*Shahad Ahmed Bahauddin Abdullah*  
*Professor Dr. Majoul Mohammad*  
*Mahmoud*

### Email:

[shywkhb80@gmail.com](mailto:shywkhb80@gmail.com)  
[dr.mjwail@uomoul.edu.iq](mailto:dr.mjwail@uomoul.edu.iq)

### Abstract

This research examines the philosophical roots and strategic dimensions of the first Gulf War (1980-1988) from an analytical perspective that focuses on the vision of the Iraqi and Arab military elites. In this context, the philosophy of war is understood as an inevitable conflict arising from the intersection of geopolitical ambitions and ideological clashes. The Iraqi military elite considered it a “preemptive defensive war” aimed at protecting national sovereignty and repelling the “export of revolution” project that threatened to undermine the stability of the state.

On the other hand, the research analyzes the vision of Arab military elites who adapted the conflict within the concept of “Arab national security,” considering Iraq an impenetrable barrier to Iranian regional expansion, despite their differing assessments of the strategic cost of prolonging the confrontation. The study concludes that the Arab military mind framed the war as an existential necessity to consolidate the balance of power and prevent the geopolitical imbalance of the region, making the military philosophy of this war a mixture of nationalist doctrine and political realism based on deterrence and the protection of the political entity from cross-border threats.

**Keywords:** First Gulf War (1980–1988), philosophy of war, military elites, Iraq, Iran.



## فلسفة الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) واسبابها



شهد احمد بهاء الدين عبدالله  
أ.د. مجول محمد محمود  
جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

### المستخلص:

يتناول هذا البحث الجذور الفلسفية والأبعاد الاستراتيجية لحرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) من منظور تحليلي يركز على رؤية النخب العسكرية العراقية والعربية. تُفهم فلسفة الحرب في هذا السياق بوصفها صراعاً حتمياً تولد عن تقاطع الطموحات الجيوسياسية والتصادم الأيديولوجي، حيث اعتبرتها النخب العسكرية العراقية "حرباً دفاعية استباقية" تهدف إلى حماية السيادة الوطنية وصد مشروع "تصدير الثورة" الذي هدد تفويض استقرار الدولة.

من جهة أخرى، يحلل البحث رؤية النخب العسكرية العربية التي كوّنت الصراع ضمن مفهوم "الأمن القومي العربي"، معتبراً العراق السد المنيع أمام التوسع الإقليمي الإيراني، رغم تباين تقديراتها حول الكلفة الاستراتيجية لإطالة أمد المواجهة. يخلص البحث إلى أن العقل العسكري العربي أطر الحرب كضرورة وجودية لترسيخ موازين القوى ومنع اختلال الجغرافيا السياسية للمنطقة، مما جعل من الفلسفة العسكرية لهذه الحرب مزيجاً بين العقيدة القومية والواقعية السياسية القائمة على الردع وحماية الكيان السياسي من التهديدات العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، فلسفة الحرب، النخب العسكرية، العراق، إيران.

## مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية  
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٦/٠٢/١٧

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٦/٠٣/٠٤

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٧/٠١

المجلد: (٩)

العدد: (١٦) لسنة ٢٠٢٦م

جامعة الكتاب - كركوك - العراق



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر  
للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها  
بموجب ترخيص

(Creative Commons Attribution)

(CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام،

والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع

للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس

العمل الأصلي بشكل صحيح

" فلسفة الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)

" (١٩٨٨) واسبابها "

(البحث مستل)

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

<https://doi.org/>

P-ISSN:1609-591X

E-ISSN: (3005-8643) -X

[kjhs@uoalkitab.edu.iq](mailto:kjhs@uoalkitab.edu.iq)

## المقدمة

تعدّ حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) من أكثر الحروب تعقيداً وتأثيراً في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، إذ شكّلت نقطة تحوّل مفصلية في مسار العلاقات الإقليمية وفي بنية التفكير الاستراتيجي للدول العربية والإقليمية على حدّ سواء، ولم تكن هذه الحرب مجرد نزاعٍ حدودي أو مواجهة عسكرية تقليدية بين دولتين متجاورتين، بل جاءت نتيجة تراكم تاريخي لجملة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والأيدولوجية، التي تفاعلت في سياقٍ إقليمي ودولي شديد الاضطراب خلال أواخر سبعينيات القرن العشرين.

وتتطلب هذه الدراسة من مقاربة تاريخية تحليلية تسعى إلى تفكيك أسباب حرب الخليج الأولى ضمن إطارها الزمني والسياسي الواسع، بعيداً عن التفسيرات الاختزالية التي تردّ الحرب إلى سببٍ واحد أو عاملٍ مباشر، ففهم اندلاع الحرب يقتضي تتبّع جذور الخلافات الحدودية، وتحولات موازين القوة الإقليمية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ودور الاعتبارات الأمنية والهواجس الاستراتيجية، فضلاً عن تأثير البيئة الدولية والحسابات المرتبطة بالحرب الباردة ومصالح القوى الكبرى في منطقة الخليج العربي.

وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز الطبيعة المركّبة لأسباب الحرب من خلال تحليل تفاعل العامل المحلي مع الإقليمي والدولي، وبيان كيف أسهمت قراءات النخب السياسية والعسكرية لطبيعة التهديدات والمصالح في دفع المنطقة نحو خيار المواجهة العسكرية. كما تهدف إلى تقديم قراءة تاريخية نقدية تُعيد وضع الحرب في سياقها الموضوعي، وتُسهّم في إثراء الدراسات الأكاديمية المتخصصة بتاريخ الصراعات الإقليمية، ولا سيّما تلك التي تتناول أسباب الحروب وتحولاتها في الشرق الأوسط المعاصر.

## أولاً: إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن تفسير حرب الخليج الأولى بوصفها نتاجاً لرؤية فلسفية-استراتيجية متكاملة انعكست في إدراكات النخب العسكرية العراقية والعربية لطبيعة الصراع وأهدافه؟

## ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب علمية واستراتيجية، من أبرزها:

- إسهامه في تقديم قراءة تحليلية تتجاوز السرد التاريخي إلى دراسة البعد الفلسفي والاستراتيجي للحرب.
- تسليطه الضوء على دور النخب العسكرية في صناعة القرار خلال الأزمات الكبرى.
- توفير إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في دراسة صراعات إقليمية لاحقة في الشرق الأوسط.

## رابعاً: فرضيات البحث

يقوم البحث على عدد من الفرضيات الأساسية، أبرزها:

- ١- إن حرب الخليج الأولى لم تكن نتيجة قرار آني، بل جاءت حصيلة تراكمات سياسية وأمنية وأيديولوجية سبقت اندلاعها بسنوات.
- ٢- أن فلسفة الحرب لدى القيادة العسكرية العراقية ارتبطت بإدراك محدد لطبيعة التهديد الإقليمي والتحويلات السياسية في إيران.
- ٣- أن تباين البيئات السياسية والعقائدية للنخب العسكرية العربية انعكس على اختلاف مواقفها وتقديراتها الاستراتيجية تجاه الحرب.

### خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع تطور العلاقات العراقية-الإيرانية واستقرار الظروف التي سبقت اندلاع الحرب. كما يوظف المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مواقف وتصريحات النخب العسكرية العراقية والعربية وتحليل مضامينها الفكرية والاستراتيجية، وإلى جانب ذلك، يستفيد البحث من المنهج المقارن لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرؤى العسكرية المختلفة، وتحليل انعكاساتها على إدارة الصراع ونتائجه.

### المبحث الأول

#### فلسفة الحرب وأسبابها

لم تكن الحرب العراقية-الإيرانية التي اندلعت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ حدثاً مفاجئاً أو وليد لحظة عابرة، بل جاءت نتيجة مسار تاريخي طويل من التوترات المتراكمة بين الدولتين، ارتبطت بعوامل سياسية وحدودية وأمنية تعود بجذورها إلى ما قبل قيام الحرب بسنوات عديدة، فمنذ وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، بدأت العلاقات العراقية-الإيرانية تدخل طوراً جديداً اتسم بالحذر والتوجس، في ظل اختلاف واضح في الرؤى السياسية وطبيعة النظامين، فضلاً عن استمرار الخلافات الحدودية المزمنة، ولا سيما ما يتعلق بشط العرب<sup>(i)</sup>.

#### المطلب الأول

#### العلاقات السياسية العراقية الإيرانية قبل حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨

خلال السنوات الأولى من حكم البعث، سعت القيادة العراقية إلى إعادة تأكيد مفهوم السيادة الوطنية الكاملة، وعدت أن اتفاقيات ترسيم الحدود السابقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالملاحة في شط العرب، لم تكن منصفة للعراق، وقد انعكس ذلك في الخطاب السياسي العراقي الذي شدد على عروبة شط العرب ورفض أي مساس بالحقوق العراقية فيه، في وقت كانت إيران، في عهد الشاه محمد رضا بهلوي<sup>ii</sup>، تنتظر إلى نفسها بوصفها قوة إقليمية كبرى في الخليج، مدعومة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وتسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي<sup>(iii)</sup>.

وتعمق التوتر بين الطرفين خلال المدة الممتدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤، حين اتخذ الخلاف الحدودي طابعاً أمنياً مباشراً، ففي عام ١٩٦٩ أعلنت إيران إلغاء اتفاقية ١٩٣٧ الخاصة بشط العرب من جانب واحد، وبدأت بتسيير سفنها في الممر المائي دون رفع العلم العراقي، الأمر الذي عدته بغداد تحدياً صريحاً لسيادتها، وفي الوقت نفسه، لجأت إيران إلى دعم الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق، مستغلة حالة الصراع الداخلي التي

كانت تعيشها البلاد، وهو ما أسهم في استنزاف الجهد العسكري العراقي، وإضعاف قدرته على فرض سيطرته الكاملة على أراضيه (iv).

وفي مقابل ذلك، لم يقف العراق موقف المتفرج، بل حاول استخدام أوراق ضغط مقابلة، من خلال إثارة ملف الأقليات العربية في إيران، ولا سيما عرب الأحواز، فضلاً عن توظيف الخطاب القومي العربي في مواجهة ما عدّه "تغلغلاً أجنبياً" في المنطقة، وهكذا تحولت العلاقات بين البلدين إلى ما يشبه النزاع غير المباشر، الذي تُستخدم فيه أدوات سياسية وأمنية بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة، دون أن يمنع ذلك من وقوع اشتباكات حدودية متفرقة زادت من حدة التوتر (v).

وأمام هذا التصعيد المتواصل، وجدت الدولتان نفسيهما، في منتصف عقد السبعينيات، أمام ضرورة البحث عن تسوية مؤقتة، لاسيما في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وقد توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية الجزائر في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥، التي مثلت نقطة تحول بارزة في مسار العلاقات العراقية-الإيرانية. وبموجب هذه الاتفاقية وافق العراق على اعتماد خط التالوك (vi) أساساً لترسيم الحدود في شط العرب، مقابل تعهد إيران بوقف دعمها للحركة الكردية المسلحة داخل الأراضي العراقية (vii).

وعلى الرغم من أن الاتفاقية أسهمت في تهدئة التوتر نسبياً خلال المدة ١٩٧٥-١٩٧٨، إلا أن هذا الهدوء لم يكن نابغاً من تسوية حقيقية لجذور الخلاف، بقدر ما كان نتيجة توازن مؤقت فرضته الظروف. فقد ظل كل طرف ينظر إلى الاتفاقية بوصفها إجراءً اضطرارياً أكثر منه حلاً نهائياً، وهو ما جعلها عرضة للاهتزاز مع أي تغيير في موازين القوى أو طبيعة النظام السياسي لدى أحد الطرفين (viii).

وقد جاء هذا التغيير الحاسم مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩، وسقوط نظام الشاه، وقيام الجمهورية الإسلامية بقيادة آية الله الخميني (١٩٠٢-١٩٨٩) (ix)، فقد مثل هذا الحدث تحولاً جذرياً في طبيعة الدولة الإيرانية، وانتقالاً من نظام ملكي علماني نسبياً إلى نظام ديني ثوري، تبنى خطاباً أيديولوجياً جديداً يقوم على مبدأ "تصدير الثورة"، وأثار هذا التحول مخاوف عميقة لدى القيادة العراقية، التي رأت في الخطاب الإيراني الجديد تهديداً مباشراً لاستقرارها الداخلي، لاسيما في ظل وجود تركيبة اجتماعية ومذهبية معقدة داخل العراق (x).

مع قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩، دخلت العلاقات العراقية-الإيرانية مرحلة جديدة اتسمت بسرعة تدهورها، نتيجة التغير الجذري في طبيعة النظام السياسي الإيراني وخطابه الخارجي، فخلال الأشهر الأولى التي تلت سقوط نظام الشاه، برزت مؤشرات واضحة على تحول السياسة الإيرانية من نهج الدولة التقليدية إلى نهج ثوري يقوم على تصدير النموذج الجديد إلى الخارج، وهو ما انعكس في تصريحات القيادة الإيرانية، ولا سيما آية الله الخميني، التي أكدت أن الثورة الإسلامية لا تقتصر على إيران وحدها، بل هي رسالة موجهة إلى "المستضعفين" في المنطقة (xi).

وقد أثار هذا الخطاب قلقاً متزايداً لدى القيادة العراقية، لاسيما مع تزايد النشاط السياسي والإعلامي الإيراني الموجّه إلى الداخل العراقي خلال عام ١٩٧٩، وتشير المصادر العراقية إلى أن بغداد بدأت تلاحظ تصاعداً في محاولات التأثير الأيديولوجي، سواء عبر وسائل الإعلام أو من خلال دعم قوى معارضة للنظام العراقي، الأمر

الذي عُذَّ انتهاكاً مباشراً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وخرقاً للتفاهات غير المعلنة التي سادت عقب توقيع اتفاقية الجزائر (xii).

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٧٩، أخذ التوتر طابعاً عملياً على الأرض، إذ سُجِّلت سلسلة من الاشتباكات الحدودية المحدودة على طول الحدود العراقية-الإيرانية، لاسيما في المناطق الجنوبية والوسطى. كما تبادل الطرفان الاتهامات بشأن خرق الحدود والتحريض السياسي، في وقت كانت فيه إيران تعيش حالة من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة الصراعات بين التيارات السياسية المختلفة، وهو ما جعل سلوكها الخارجي أكثر اندفاعاً وأقل انضباطاً (xiii).

وفي هذه الأثناء، بدأت القيادة العراقية تعيد تقييم اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ في ضوء المتغيرات الجديدة. فقد رأت بغداد أن الاتفاقية وُقِّعت في ظروف إقليمية مختلفة، وأن الطرف الإيراني لم يعد ملتزماً بروحها ولا بنصوصها، لاسيما فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ويشير بيير رازو إلى أن هذا التقييم العراقي لم يكن وليد لحظة واحدة، بل نتاج نقاشات داخلية استمرت عدة أشهر، تركزت حول ما إذا كانت الاتفاقية لا تزال تخدم المصالح العراقية أم أصبحت قيدياً استراتيجياً في مواجهة نظام إيراني ثوري (xiv).

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أعلن العراق رسمياً إلغاء اتفاقية الجزائر، عاداً أنها فقدت مبرراتها القانونية والسياسية بسبب ما عدّه خروقات إيرانية متكررة، وقد مثّل هذا الإعلان نقطة المراجعة في مسار العلاقات بين البلدين، إذ انتقل الصراع من مرحلة التوتر والاشتباكات المحدودة إلى مرحلة الاستعداد للمواجهة العسكرية الشاملة، وبعد خمسة أيام فقط، وتحديداً في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية مع بدء القوات العراقية عملياتها العسكرية على طول الجبهة الممتدة من الشمال إلى الجنوب (xv).

ويرى عدد من الباحثين أن قرار الحرب لم يكن ناتجاً عن حادث حدودي واحد، بل عن قناعة تشكّلت لدى القيادة العراقية بأن استمرار الوضع القائم يشكّل تهديداً استراتيجياً طويل الأمد، وقد خشي العراق من أن يؤدي ترسخ النظام الثوري الإيراني إلى اختلال دائم في ميزان القوى الإقليمي، وإلى تصاعد الضغوط الأيديولوجية والأمنية على حدوده، وهو ما جعل خيار الحرب يُنظر إليه بوصفه وسيلة استباقية لإعادة رسم قواعد التوازن في المنطقة (xvi).

وفي المقابل، لم تكن إيران بعيدة عن منطق المواجهة، إذ تشير المصادر الإيرانية والغربية إلى أن القيادة الإيرانية كانت ترى في العراق أحد أبرز العوائق أمام مشروعها الإقليمي، وأن الصدام معه قد يكون وسيلة لتوحيد الجبهة الداخلية الإيرانية وتثبيت أركان النظام الجديد، وهكذا، دخل الطرفان الحرب وهما يحملان تصورات متباينة لأهدافها، لكنها تشترك في عدّ الصراع مسألة تتعلق بأمن النظام وهوية الدولة، وليس مجرد نزاع حدودي تقليدي (xvii).

## المطلب الثاني

### مدخل الى حرب الخليج الاولى ١٩٨٠-١٩٨٨

مع اندلاع العمليات العسكرية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، دخلت الحرب العراقية-الإيرانية مرحلتها الأولى التي اتسمت بطابع هجومي سريع، إذ سعت القيادة العراقية إلى استثمار حالة الاضطراب الداخلي التي كانت تعيشها إيران عقب الثورة، واعتقدت أن ضربة عسكرية محدودة وسريعة قد تؤدي إلى إضعاف النظام الإيراني

الجديد، أو على الأقل إرغامه على القبول بتسوية سياسية تعيد النظر في الملفات الخلافية، وفي مقدمتها اتفاقية الجزائر وقضية شط العرب، وخلال الأسابيع الأولى من الحرب، تقدمت القوات العراقية في عدة محاور داخل الأراضي الإيرانية، ولا سيما في إقليم خوزستان<sup>(xviii)</sup>، وحقت مكاسب ميدانية أولية، تمثلت في السيطرة على بعض المناطق الحدودية<sup>(xix)</sup>.

غير أن هذه التقديرات العراقية سرعان ما اصطدمت بواقع مغاير، إذ أظهرت القيادة الإيرانية قدرتها على امتصاص الصدمة الأولى، مستفيدةً من الخطاب التعويبي الديني الذي جرى توظيفه لحشد الجماهير والدفاع عن "الثورة الإسلامية"، ففي أواخر عام ١٩٨٠ وبداية عام ١٩٨١، بدأت إيران تعيد تنظيم قواتها المسلحة، معتمدة على مزيج من الجيش النظامي وقوات الحرس الثوري والمتطوعين، الأمر الذي أسهم في وقف التقدم العراقي وتحويل مسار الحرب تدريجيًا من هجوم خاطف إلى مواجهة طويلة الأمد<sup>(xx)</sup>.

وخلال عام ١٩٨١، شهدت جبهات القتال حالة من الجمود النسبي، تخللتها معارك عنيفة ومحاولات متبادلة لتغيير ميزان القوى، وفي هذه المرحلة، اتضح للطرفين أن الحرب لن تُحسم سريعًا، وأنها تتجه نحو نمط جديد من الصراع يقوم على الاستنزاف البشري والاقتصادي، وقد انعكس هذا التحول في الخطاب السياسي لكل من بغداد وطهران، إذ انتقلت الأهداف المعلنة من تحقيق مكاسب محدودة إلى شعارات أكثر شمولًا، تتعلق بإسقاط النظام المعادي أو الدفاع عن "الكرامة الوطنية"<sup>(xxi)</sup>.

وفي عام ١٩٨٢، نجحت القوات الإيرانية في تنفيذ سلسلة من الهجمات المعاكسة التي أسفرت عن استعادة أجزاء واسعة من الأراضي التي كانت قد فقدتها في بداية الحرب، وهو ما مثل نقطة تحول مهمة في مسار الصراع. ففي هذه السنة، انسحبت القوات العراقية من معظم المواقع داخل الأراضي الإيرانية، وعادت خطوط القتال إلى مقربة من الحدود الدولية، وقد فتح هذا التطور الباب أمام مرحلة جديدة من الحرب، تجاوزت فيها العمليات العسكرية مسألة الدفاع عن الحدود لتتحول إلى صراع مفتوح حول مستقبل النظامين السياسيين في هذين البلدين<sup>(xxii)</sup>.

ومع هذا التحول برز بوضوح البعد الأيديولوجي للحرب، إذ بدأت إيران تتحدث عن "تحرير القدس عبر كربلاء"، في إشارة رمزية إلى ربط الصراع مع العراق بمشروع أوسع يتجاوز الإطار الثنائي، في حين شدد العراق، في المقابل، على أن الحرب باتت معركة دفاع عن الأمة العربية في مواجهة التمدد الإيراني. وأسهم هذا التصعيد الخطابي في إطالة أمد الحرب، إذ بات التراجع أو القبول بتسوية سياسية يُنظر إليه من قبل الطرفين بوصفه مساسًا بشرعية النظام وهويته<sup>(xxiii)</sup>.

وفي ظل هذا الواقع دخلت الحرب مرحلة استنزاف طويلة انعكست آثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين، وعلى بنية النظام الإقليمي ككل، ولم يعد الصراع مجرد مواجهة عسكرية تقليدية، بل تحوّل إلى حرب شاملة تتداخل فيها الجبهات العسكرية مع الجبهات السياسية والإعلامية والاقتصادية، وهو ما جعل إنهاءها أكثر تعقيدًا مع مرور الوقت<sup>(xxiv)</sup>.

ومع دخول الحرب العراقية-الإيرانية عامها الثالث في مطلع عام ١٩٨٣، كانت قد تجاوزت بالفعل مرحلة المواجهة العسكرية المحدودة، لتتحول إلى صراع طويل الأمد تتداخل فيه الأبعاد العسكرية مع الحسابات

السياسية والإقليمية والدولية، ففي هذه المرحلة، وبعد أن استعادت إيران معظم أراضيها التي خسرتها في بداية الحرب، اتجهت العمليات العسكرية إلى نمط جديد يقوم على الهجمات الواسعة ومحاولات اختراق العمق الاستراتيجي للطرف الآخر، دون أن يتمكن أي منهما من تحقيق نصر حاسم. وقد تركزت المعارك خلال هذه السنوات في مناطق الحدود الوسطى والجنوبية، لا سيما حول البصرة ومجنون والفكة، إذ شهدت الجبهات قتالاً عنيفاً اتسم بالكلفة البشرية العالية (xxv).

وفي عام ١٩٨٤، طرأ تطور نوعي على طبيعة الصراع تمثل في انتقال الحرب إلى المجال البحري، فيما عُرف لاحقاً بـ “حرب الناقلات”، فقد بدأت إيران باستهداف ناقلات النفط والسفن التجارية المرتبطة بالعراق في الخليج العربي، في محاولة للضغط على الاقتصاد العراقي وتقليص موارده المالية، وردّ العراق بالمثل عبر ضرب الملاحة المرتبطة بإيران، وأدى هذا التطور إلى توسيع نطاق الحرب خارج الجبهات البرية، وتحويل الخليج إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين الطرفين، الأمر الذي أثار قلق الدول الخليجية والقوى الدولية المعتمدة على استقرار إمدادات النفط (xxvi).

ومع تصاعد حرب الناقلات خلال المدة ١٩٨٤-١٩٨٦، دخل العامل الدولي بقوة على خط الصراع. فقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الغربية تتابع تطورات الحرب بقلق متزايد، خشية أن يؤدي استمرار استهداف الملاحة النفطية إلى تهديد الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق، كثفت القوى الكبرى تحركاتها الدبلوماسية والعسكرية في الخليج، سواء عبر تقديم الدعم اللوجستي لبعض الأطراف، أو من خلال تعزيز وجودها البحري لحماية خطوط الملاحة، وهو ما أسهم في تدويل الصراع بصورة غير مسبقة (xxvii).

وفي الوقت نفسه شهدت هذه المرحلة تصاعداً في استخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة، لا سيما الصواريخ بعيدة المدى، إذ بدأ الطرفان منذ عام ١٩٨٥ باستهداف المدن الكبرى فيما عُرف بـ “حرب المدن”، فقد تعرّضت مدن عراقية وإيرانية، من بينها بغداد وطهران والبصرة وأصفهان، لقصف صاروخي متبادل، ما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وأسهم في توسيع رقعة المعاناة الإنسانية، وتحويل الحرب إلى صراع يمسّ المجتمع المدني بشكل مباشر (xxviii).

وخلال هذه السنوات، تركز نمط توازن الاستنزاف بين الطرفين، إذ بات واضحاً أن كلفة استمرار الحرب تتزايد دون أن يلوح في الأفق أمل قريب بالحسم العسكري، ومع ذلك، ظل قرار إنهاء الحرب مؤجلاً، بسبب تشابك الأهداف السياسية والأيدولوجية لكل من العراق وإيران، فقد كان العراق يرى في استمرار القتال وسيلة لمنع إيران من فرض شروطها أو تصدير نموذجها الثوري، في حين كانت إيران تعد مواصلة الحرب ضرورة لتثبيت النظام الجديد وإضعاف خصمها الإقليمي الرئيس (xxix).

كما أسهمت هذه المرحلة في تعميق الطابع الإقليمي للحرب، إذ باتت دول الخليج تنظر إلى الصراع بوصفه تهديداً مباشراً لأمنها، لاسيما مع تصاعد الهجمات على الملاحة النفطية، وقد انعكس ذلك على ازدياد الدعم المالي واللوجستي للعراق من بعض الدول العربية، في مقابل استمرار إيران في الاعتماد على خطاب تعبوي داخلي وقدراتها الذاتية، وهو ما عزز الاستقطاب الإقليمي وأطال أمد الصراع (xxx).

مع دخول الحرب العراقية-الإيرانية عامها السابع في مطلع عام ١٩٨٧، كانت ملامح الإرهاق الشامل قد بدأت تظهر بوضوح على الطرفين، سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي، فقد أدت سنوات

الاستنزاف الطويلة إلى إنهاك الموارد البشرية والمادية، وتراجع القدرة على تحقيق اختراقات ميدانية حاسمة، في وقت كانت فيه الجبهات تشهد معارك متقطعة دون تغيير جوهري في ميزان القوى، وفي هذه المرحلة، اتجه العراق إلى إعادة تنظيم قدراته العسكرية، مستفيداً من الدعم العربي والدولي، في حين واجهت إيران صعوبات متزايدة في تعويض خسائرها البشرية والمادية، على الرغم من استمرار الخطاب التعبوي الذي يدعو إلى مواصلة القتال (xxxix).

وخلال عام ١٩٨٧، تزايد الضغط الدولي لإنهاء الحرب، ولا سيما بعد تصاعد حرب الناقلات وتهديد الملاحة الدولية في الخليج العربي، وقد دفع هذا الوضع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، والانسحاب إلى الحدود الدولية المعترف بها، وبدء مفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن العراق أعلن قبوله بالقرار في وقت مبكر، فإن إيران رفضته في البداية، عادةً أنه لا يلبي مطالبها المتعلقة بمسؤولية العراق عن بدء الحرب والتعويضات (xxxii).

وفي مطلع عام ١٩٨٨، شهدت جبهات القتال تحولاً لافتاً تمثل في استعادة العراق لعدد من المناطق التي كانت قد وقعت تحت السيطرة الإيرانية في سنوات سابقة. فقد تمكنت القوات العراقية من تنفيذ عمليات عسكرية ناجحة، ولا سيما في جبهات الجنوب، الأمر الذي غير ميزان القوى على الأرض، وأضعف الموقف التفاوضي الإيراني، وترافقت هذه التطورات مع تصاعد الضغوط الاقتصادية الداخلية في إيران، وازدياد التذمر الشعبي من استمرار الحرب، وهو ما دفع القيادة الإيرانية إلى إعادة النظر في موقفها من قرار مجلس الأمن (xxxiii).

وفي ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، أعلن آية الله الخميني موافقة إيران على قبول القرار ٥٩٨، واصفاً ذلك القرار بـ"تجرع كأس السم"، في تعبير عكس حجم الكلفة السياسية والنفسية التي ترتبت على إنهاء الحرب دون تحقيق الأهداف المعلنة. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ رسمياً في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨، منهيًا بذلك حرباً استمرت ثماني سنوات، وكانت من أطول وأعنف الحروب في تاريخ المنطقة المعاصر (xxxiv).

وبانتهاء العمليات العسكرية، بدأت مرحلة جديدة تمثلت في تقييم نتائج الحرب وآثارها، فقد خرج الطرفان من الحرب دون نصر حاسم، مع تكبد خسائر بشرية واقتصادية هائلة، وتدمير واسع للبنية التحتية، لاسيما المناطق الحدودية، وأظهرت التجربة أن الحرب لم تُحسم بالقوة العسكرية، بل انتهت بفعل توازن الإرهاق والاستنزاف، إلى جانب الضغوط الدولية المتزايدة، وهو ما يعكس طبيعة الصراع بوصفه حرباً مفتوحة بلا أفق حسم واضح (xxxv).

ومن منظور فكري وتحليلي، يمكن القول إن فلسفة الحرب العراقية-الإيرانية قامت على تداخل معقد بين عوامل تاريخية وأيديولوجية وأمنية. فقد شكّلت الخلافات الحدودية، لا سيما قضية شط العرب الإطار التقليدي للصراع، في حين أضفت الثورة الإسلامية في إيران بعداً أيديولوجياً جديداً، جعل الحرب تتجاوز حدود النزاع الثنائي لتلامس مسألة هوية الدولة وأمن النظام السياسي في كلا البلدين، وأسهمت الحسابات الإقليمية والدولية في إطالة أمد الحرب، دون أن تكون السبب المباشر في اندلاعها، لكنها مارست دوراً حاسماً في رسم نهايتها.

وهكذا، فإن الحرب العراقية-الإيرانية تمثل نموذجاً لصراع تحوّل من نزاع حدودي وسياسي إلى حرب شاملة ذات أبعاد أيديولوجية وإقليمية، انتهت دون حسم عسكري واضح، لكنها تركت آثاراً عميقة في بنية النظام

الإقليمي، وأسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى في الخليج العربي، ومهدت لتحولات سياسية وأمنية لاحقة امتدت أثارها إلى عقود تالية.

## المبحث الثاني

### حرب الخليج الأولى في منظور النخب العسكرية العراقية والعربية ١٩٨٠-١٩٨٨

#### المطلب الاول

#### حرب الخليج الأولى في منظور النخب العسكرية العراقية

أظهرت بعض القيادات البعثية عدم ارتياحها للشراكة مع النخب العسكرية ، فبادروا إلى تنفيذ انقلاب ثانٍ في ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، واستولوا على السلطة الكاملة في البلاد وتمكنوا من تحييد الدور المؤثر للنخبة العسكرية العراقية في مراكز السلطة والنفوذ وصناعة القرار ، خصوصاً بعد اغتيال الفريق حردان التكريتي (xxxvi) و إقصاء الفريق صالح مهدي عمّاش (xxxvii) أولاً ومن ثم المهيب احمد حسن البكر (xxxviii) رئيس الجمهورية في عام ١٩٧٩ إذ تمكنت النخبة السياسية ( وجلها من المدنيين ) ، ممثلة بقيادة حزب البعث وعلى رأسها صدام حسين من السيطرة التامة على مقاليد الحكم والسلطة ومراكز صنع القرار في الدولة، وإقصاء النخب العسكرية منها ، على الرغم من ارتداء صدام حسين وقيادة حزب البعث للملابس والرتب والشارات العسكرية ، الا أن واقع الحال وحقيقة الامر أن المؤسسة العسكرية ونخبها العسكرية كانت مغيبة عن مراكز النفوذ وسلطة صنع القرار في الدولة (xxxix).

قامت هذه النخبة السياسية بزج الجيش بحروب عبثية منذ العام ١٩٨٠، إذ أشغلت النخب العسكرية بالدفاع عن الوطن ، وأضعفت دورها ، بإرباك تماسكها ، نتيجة تشكيل عدة جيوش ذات قيادات منفصلة ترتبط برئيس النظام مباشرة مثل (الحرس الجمهوري ، الجيش الشعبي) (جيش القدس ، فدائي صدام فيما بعد)، كما أن مستويات تدريب واعداد الضباط انخفضت وتدنّت بشكل كبير انعكس على المستوى العلمي والثقافي والسياسي للضباط ، فعلى سبيل المثال أن كلية الأركان العراقية ، التي تستوعب (١٥٠) ضابط ، قبلت في أحد دوراتها اثناء الحرب العراقية الايرانية (١٠٠٠) ضابط ، واختزلت الدراسة فيها السنة بدل سنتين ، بدعوى تعويض النقص في ضباط الركن ، الامر الذي أدى إلى انحسار الافق الثقافي والعلمي وحتى المهني لضباط الركن الذين يعدون من النخب في الجيش العراقي (xi) .

لقد حمل اعضاء النخبة العسكرية في العراق وجهات نظر سياسية مختلفة كانوا يسعون إلى وضعها موضع التنفيذ ، وان كانوا لا ينبغي التغافل عن توقعهم الواضح إلى السلطة ، الذي يجمع بينهم جميعاً وبدون استثناء ، فهم يعدّون انفسهم مثقفين حملة رسالة ، وهم لا يختلفون في كل ذلك عن أية جماعة أخرى من المثقفين أو السياسيين (xli).

وتأتي في مقدمة رؤى النخب العسكرية العراقية التي حاولت معالجتها عسكرياً تظهر رؤية الفريق أول الركن نزار الخزرجي (xlii) للحرب العراقية-الإيرانية من زاويتين متكاملتين: زاوية الشاهد الميداني الذي خبر تفاصيل القتال على الجبهات، وزاوية القائد العاملي (العملياتي) الذي شارك لاحقاً في إدارة الحرب على مستوى قيادة الأركان، في «مذكرات مقاتل»، يؤطر الخزرجي بداية الحرب ضمن «تقدير موقف» استراتيجي بالغ التفاؤل

لدى القيادة السياسية العراقية تجاه هشاشة إيران ما بعد الثورة، مع افتراض خاطئ بأن انهيار منظومة الشاه سيثقل قدرة إيران على التعبئة والتماسك العملياتي (xliii).

يقرّ الخزرجي بأن الضربة الهجومية الأولى للعراق في أيلول ١٩٨٠ اعتمدت على فرضية «الحسم السريع» بتوظيف مناورات مدرعة واندفاع إلى عمق محدود داخل الأراضي الإيرانية لتأمين خط الحدود وإملاء شروط تفاوضية، لكن القراءة الاستخباراتية لم تُحط بالمستويات المعنوية والتنظيمية لقوى «الحرس الثوري» (xliv) والباسيج (xlv)، ولا بقدرة النظام الإيراني على تحويل «الانكفاء المؤسسي» إلى طاقة تعبئة عقائدية طويلة النفس (xlvi).

يربط الخزرجي بين الإخفاق المبكر في التقدير وبين بنية القيادة والسيطرة في بغداد؛ إذ تمثل الخلل البنوي الأبرز – في نظره – في تسييس القرار العملياتي وتدخّل رأس النظام في مستويات قرار أدقّ من المستوى الإستراتيجي، ما قيّد حرية القادة الميدانيين في التكيف، وأخر الاعتراف بالأخطاء وتصحيحها بعد انتكاسات ١٩٨٢، ويستحضر هنا مثال الانسحاب المنظم من العمق الإيراني وعودة الجيش إلى الدفاع المتعمق داخل الأراضي العراقية، باعتباره نقطة انعطاف في عقيدة القتال من «حرب مناورة» إلى «حرب مواقع واستنزاف». ويوضّح أن هذا التحوّل فرض إعادة هيكلة خطوط الإمداد والتحصين والهندسة الميدانية، وترسيخ مفهوم «النيران المانعة» والمدفعية بعيدة المدى، مع تحسين الدفاع الجوي لاحتواء التوغلات والهجمات الجوية الإيرانية (xlvii).

في تقييمه للخصم، يشدّد الخزرجي على «إرادة القتال» الإيرانية العالية وقدرة النظام على تدوير الخسائر البشرية عبر موجات اقتحام ليلية وعمليات تسلل، وإن بقدرات تسليحية محدودة نسبياً بسبب القيود الدولية، هذا الازدواج (ضعف تسليحي + تعبئة بشرية) فرض على العراق – كما يرى – تصميم دفاعات متعدّدة الخطوط، واعتماد هندسة ميدان كثيفة (حقول ألغام، خنادق مضادة للدروع، سواتر ترابية)، والانتقال إلى عمليات مشتركة تنسّق النيران والمناورة بدل المجازفة باندفاعات مدرعة معزولة (xlviii).

وفي هذا السياق، يقرأ الخزرجي سنوات ١٩٨٣-١٩٨٧ كمرحلة «تعلم مؤسسي بطيء ولكن تراكمي»، ظهر في رفع كفاءة التنسيق بين المشاة والمدركات والمدفعية، وبناء احتياط عملياتي أكثر انضباطاً ممثلاً بالحرس الجمهوري الذي جرى توسيعه وتطوير تدريبيه وجاهزيته (xlix).

وعلى مستوى العلاقة المدنية-العسكرية، لا يوارب الخزرجي في نقد مركزية القرار السياسي، ويرى أن «نُضج» الأداء العراقي في ١٩٨٧-١٩٨٨ ارتبط نسبياً بتوسيع هامش الفعل المهني للقادة العملياتيين وإعادة توزيع الأدوار بين الفيلق النظامي والحرس الجمهوري. ويقدم نجاحات ١٩٨٨ – عبر سلسلة عمليات منسّقة – بوصفه ثمرة تراكم طويل لا «قفزة مفاجئة»، إذ تحقّقت استعادة التوازن الاستراتيجي وإرغام الطرف الآخر على قبول وقف النار دون أن يعني ذلك حسماً ساحقاً<sup>(1)</sup>.

أما الفريق ركن رعد مجيد رشيد الحمداني (ii) فقد أدت شهادته في كتاب «Saddam's War: An Iraqi Military Perspective of the Iran-Iraq War» لنقد منظوراً عملياً شديداً التفصيل عن كيفية تعيّر العقيدة القتالية العراقية تحت ضغط الواقع، مع نقد واضح لمواضع الخلل في بنية القيادة والسيطرة. يصف

الحمداني المرحلة الافتتاحية (١٩٨٠-١٩٨٢) بأنها «فجوة تقدير» نتجت من مزيج من التفاؤل السياسي وقصور استخباراتي في قراءة التحوّل الثوري الإيراني، فأقدمت القيادة على عمليات اندفاع مدّعة بفرضية تحقيق مكاسب حدودية سريعة تؤمّن خط شط العرب، وتمكّن من فرض تسوية مواتية، غير أن المقاومة الإيرانية وتماسك وحدات الحرس الثوري والبسيج قلبت المعادلة، وأفضت إلى عمليات مضادة دفعت العراق إلى خطوط دفاع متعمّقة داخل أراضيه<sup>(lii)</sup>.

ركز الحمداني على تفاصيل «التعلّم القاسي» في المستوى العمليّ: كيف فُرض على الوحدات العراقية رفع كثافة النيران، وتحسين الدمج بين المدفعية والمانورة، وتطوير الهندسة الميدانية، وتوسيع قدرات الاستطلاع والمراقبة، وبناء الاحتياط العمليّ القادر على «الضربة الثانية». ويشير إلى أن تطوير الحرس الجمهوري – تنظيمياً وتسليحاً وتدريباً – كان الاستجابة المؤسسية الأبرز لتجاوز «المرونة المحدودة» في التشكيلات النظامية، بحيث أصبح الحرس «أداة حسم» في عمليات ١٩٨٨ بفضل الانضباط الأعلى، ومرونة القيادة، وسرعة إعادة التجميع، والقدرة على اقتناص ثغرات الخصم<sup>(liii)</sup>.

كما انتقد الحمداني – بوضوح – مركزية القرار السياسي وتدخّلاته في التكتيك والعمليات، ويرى أنّ هذا النمط حجب «المبادرة» عن القادة الميدانيين، وخلق حوافز بيروقراطية منحازة للولاء على حساب الأداء، ومع ذلك يقرّ بأن الجيش، عبر سنوات الاستنزاف (١٩٨٣-١٩٨٧)، راكم حرفة ميدانية ملموسة: تحسّن الدفاع الجوي، توسّعت المدفعية بعيدة المدى، وتكاملت قدرات الحرب المضادة للدروع، وتقدّم التنسيق بين الأسلحة المشتركة، حتى بلغ ذروته في «حملات الحسم المحدود» عام ١٩٨٨ التي دفعت إيران إلى القبول بقرار ٥٩٨<sup>(liv)</sup>.

من جهة تقييم الخصم، أبرز الحمداني «القابلية الصادمة» للاقتحامات الليلية الإيرانية وموجات الهجوم البشري، ويعدها محدّداً استراتيجياً فرض على العراق إعادة صياغة دفاعاته وتعظيم النيران المانعة، والانتقال من منطق «التثبيت» إلى منطق «الاستنزاف المُدار» مع ضربات عملياتية مُنتقاة لاستعادة زمام المبادرة، ويخلص إلى أن الدرس الأكبر للحرب هو أن الاحتراف العسكري لا يثمر بالكامل إلا في بيئة قرار تسمح بالنقد والاعتراف بالأخطاء وتمكين القادة من حرية مناورة ضمن نوايا القيادة العليا؛ إذ إن أي «تغليب للسياسي» على «المهني» عند مفاصل القرار يرفع التكلفة، ويبيطّ التعلم المؤسسي<sup>(lv)</sup>.

وتتميّز رواية الحمداني بأنها لا تقف عند الوصف، بل تقترح «معايير» لقياس النضج العمليّ: سرعة الإصلاح والصيانة، معدل الاستهلاك اللوجستي وقدرة التعويض، مرونة إعادة التشكيل بعد الخسائر، وسرعة الانتقال من الدفاع إلى الهجوم. وبمقارنة أداء ١٩٨٢ بأداء ١٩٨٨، يثبت – في تقديره – أن الجيش العراقي وصل إلى «احتراف عمليّ» أعلى بكثير، لكنّه ظلّ رهينة حدود محكمة فرضتها طبيعة النظام السياسي، وهذه الرؤية تتقاطع بدقّة مع استنتاجات الأدبيات الغربية التي حلّلت الأرشيف العراقي المغتّم، والتي تؤكد أن مكن «الخلل» الرئيس كان في طبقة صنع القرار، لا في القادة والجنود حين تُتاح لهم الشروط المهنية<sup>(lvi)</sup>.

في حين قدم الفريق الركن وفيق السامرّائي<sup>(lvii)</sup>، من موقعه الاستخباراتي، قراءة تُظهر «المفارقة العراقية» في الحرب: وفرة في المعلومات التكتيكية أحياناً، يقابلها نقص منهجي في تحويل هذه المعلومات إلى قرار عمليّ مرّن بسبب مركزية السلطة واعتبارات الولاء، في كتابه «خُطام البوّابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيّئ في العراق»، يستعيد السامرّائي مسار الحرب من زاوية عمل الاستخبارات العسكرية، فيشير إلى أنّ تقدير القيادة السياسية لطبيعة إيران الثورية كان انتقائياً؛ ركّز على الاضطراب المؤسسي وتغافل عن ديناميات التعبئة

العقائدية وقدرتها على تعويض النقص التسليحي، بين أن منظومة جمع المعلومات – على الرغم من نجاحاتها الجزئية – لم تُمنح التأثير الكافي على التصميم العملياتي، وأن «الإنذار المبكر» بشأن بعض الهجمات الإيرانية الليلية لم يُترجم دائماً إلى تحصينات مناسبة أو احتياط مرن يصدّ الاختراق الأولي (lviii).

رأى السامرائي أن الحرب تحوّلت سريعاً إلى «اختبار إرادات» أكثر منها مباراة كفاءة تقنية، لاسيما بعد ١٩٨٢، وأن إيران استطاعت – بفضل الحرس الثوري والبسيج – أن تُبقي زخم الهجمات قائماً على الرغم من تكلفته البشرية الفادحة، في المقابل، يحسب للعراق تطويره التدريجي لمصفوفة دفاعات عميقة قائمة على حقول ألغام كثيفة، وعوائق مضادة للدروع، وتنسيق نيراني-حركي أفضل، ما حدّ من فعالية «أمواج الاقتحام» الإيرانية وأتاح للعراق النقاط أنفاسه، وصولاً إلى عمليات ١٩٨٨ التي استثمرت تراكم القوة لدى الحرس الجمهوري، ويؤكد أن «احتراف» بعض قيادات الميدان اصطدم مراراً بسقوف سياسية: تدوير القيادات على أساس الولاء، وتغليب الاعتبارات الرمزية في اختيار توقيت وأهداف بعض العمليات، وتردّد في الاعتراف بالأخطاء (lix).

من زاوية عمل الاستخبارات، يلفت السامرائي إلى ثلاثة دروس (lx):

- ١- لا قيمة لمعلومة لا تُدمج في «تصميم العمليات» عبر قنوات قرار واضحة ومسؤولة.
- ٢- أن إنذاراً غير مُدعم بقدرة احتياطية سريعة ليس إلا «خبيراً سيئاً».
- ٣- أن منافذ التغذية الراجعة (feedback) من الوحدات الأمامية إلى غرف التقدير يجب أن تكون محمية من التدخل السياسي حتى لا تُجمل الحقائق أو تُدلج التقارير.

على مستوى الرواية الكليّة للحرب، تتقاطع شهادة السامرائي مع شهادتي الخزرجي والحمداني في ثلاثة محاور: خلل التقدير الابتدائي، مركزية السلطة كعائق للتعلّم المؤسسي، والتحوّل التدريجي نحو «حرب استنزاف مُدارة» تُنوّج بإعادة بناء الحرس الجمهوري كأداة حسم، وثُوق هذه الشهادة قيمة مضافة لأنها تُنزل «سياسة المعلومات» و«اقتصاد الحقيقة» في قلب تفسير الأداء القتالي: كيف يُمكن لمؤسسة أن «تعرف» كثيراً، لكنها «تفعل» أقل مما ينبغي بسبب مسارات قرار مسيّسة أو بطيئة، هذه الملاحظات تجد سنداً في الأدبيات الأجنبية التي استندت إلى مقابلات ووثائق عراقية مغتومة، والتي خلصت إلى أن مكنم الضعف الرئيس في «القرار الاستراتيجي» أكثر منه في «الأداة العسكرية» عند توفر الشروط المهنية (lxi).

في جانب آخر تبرز وجهة نظر عسكرية أخرى لا يمكن تجاهلها وقد جاءت من أحد أبرز قيادات الحرب العسكرية وهو الفريق الركن سلطان هاشم أحمد الجماس (lxii) صوتاً عملياً هادئاً في سجل الروايات العراقية عن الحرب، تظهر آراؤه – كما وثّقها «مشروع المنظورات العراقية» – ضمن سياق الشهادات التي أُجريت مع كبار القادة، إذ يركّز على «الحرفية الميدانية» أكثر من السجلات السياسية المباشرة، ينطلق سلطان هاشم من مسلمة أن قرار البدء بالحرب تُشكّل داخل بيئة قرار سياسية «تري فرصة» في هشاشة إيران الثورية، لكنّه يشدّد على أن المراحل التالية أظهرت سريعاً أن إيران قادرة على التعافي والتعبئة العقائدية، ما فرض على القيادة العراقية التحوّل من استراتيجية الحسم إلى استراتيجية «الصدّ المتتابع» والدفاع العميق (lxiii).

في شهادته، يحصي سلطان هاشم أبرز تحولات الأداء العراقي (lxiv):

١- الانتقال من مناورة مدرعة طموحة إلى دفاعات متعرجة بعمق، تُسندها نيران مدفعية كثيفة وتغطية دفاع جوي محسنة.

٢- إدماج أفضل للهندسة الميدانية في تصميم المعركة (الألغام، الخنادق، العوارض) لكسح موجات الاقتحام الإيرانية.

٣- ضبط أفضل لدورات الصيانة والإمداد بما يضمن بقاء الألوية المدرعة في حالة جاهزية معقولة على الرغم من الاستهلاك المرتفع.

٤- ويشدّد على أن «الاحتياط العملياتي» كان العامل الفارق في نجاحات ١٩٨٨؛ إذ مكّن الحرس الجمهوري - بعد إعادة تنظيمه وتوسيعه - الجيش من الانتقال من وضع «التلقّي» إلى تنفيذ ضربات منسّقة تستعيد المبادرة وتستغلّ إنهاك الخصم، بما قاد في النهاية إلى قبول إيران بوقف النار.

لا يتغافل سلطان هاشم عن مشكلة «المركزية السياسية»، غير أن زاويته تميل إلى «براغماتية القائد» أكثر من نقد سياسي مباشر، فقد أقر بأن القيود المفروضة على القادة الميدانيين قيّدت المرونة، لكنه يبرز كيف طوّعت الوحدات العراقية هذه القيود عبر توحيد إجراءات القيادة، وتدريب أعمق على الأسلحة المشتركة، وإدارة مخاطر أكثر تحفظاً في اختيار الأهداف ومواقيت الهجوم، ويُقارب الخصم الإيراني بتوازن: إرادة قتال عالية، وتعبئة بشرية فعّالة، لكنها تتعثر عند الاصطدام بجبهات محصّنة تُحسن استخدام النيران المانعة وتحفظ باحتياط قادر على المناورة المضادّة، لذا يعدّ سلطان هاشم أن «التعلّم المؤسسي» الحقيقي للعراق ظهر حين أصبحت «العقد» المعروفة مسبقاً (الاقتحامات الليلية، الخرق في نقاط تماس الألوية، حرب المدن) مستوعبة بعقيدة دفاعية مرنة وبتفعيل منظومات الاستطلاع والإنذار المبكر في الألوية والأفواج الأمامية<sup>(lxv)</sup>.

تتقاطع هذه الرؤية مع السردية الأكاديمية: إذ يضع الباحثان موري وودز نجاحات ١٩٨٨ ضمن مسار تراكمي من التعلّم والإصلاح الميداني، لا كنتيجة لتغيّر خارجي حاسم، ويؤكدان - بما يتطابق مع مقاربة سلطان هاشم - أن «تحرير المهني» داخل الجيش كان ينعكس مباشرة على جودة التنفيذ كلّما تقلّصت تدخلات القيادة السياسية في التفاصيل العملية وعلية، يمكن تلخيص موقف سلطان هاشم بأنه «تقرير مهني» يوازن بين الاعتراف بحدود البيئة السياسية وبين إبراز مكاسب البناء العقائدي والتنظيمي التي سمحت للعراق بإغلاق الحرب بتوازن أفضل بكثير مما بدأها به<sup>(lxvi)</sup>.

## المطلب الثاني

### حرب الخليج الأولى من منظور النخب العسكرية العربية

نالت حرب الخليج الأولى عناية النخب العسكرية العربية وبالذات المصرية إذ يُمَثّل كتاب المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة<sup>(lxvii)</sup> «الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨» أحد أهمّ الشهادات العربية العسكرية المحترفة على تلك الحرب، ليس فقط لكون مؤلّفه كان يشغل موقعاً قيادياً عربياً فائق الاطلاع، بل أيضاً لأن الكتاب يجمع بين سردٍ عملياتي وتحليلٍ استراتيجي يستند إلى قراءةٍ مقارنةٍ لقدرات الطرفين، وتطوّر مسارح القتال، وتفاعل الأطراف الإقليمية والدولية. انطلق أبو غزالة من فرضيةٍ أساسيةٍ مؤدّاهَا أنّ الحرب -على طول مدّتها- قد تحوّلت إلى «حرب استنزافٍ طويلة» غيّرت المفاهيم التقليدية عن الحسم السريع، ورسّخت دروساً تتصل بوزن التكنولوجيا، والعمق البشري، والاقتصاد الحربي، وطول خطوط الإمداد، ورأى أن هذا الطابع

الاستنزافي لم يكن نتيجة عَرَضِيَّة، بل نابغاً من توازنات عدم الحسم: فالتفوق العراقي النسبي في سلاح الجو والمدركات في المراحل الأولى قوبل بقدرة إيرانية عالية على التعويض البشري والتعبئة العقائدية، ما أدى إلى إطالة أمد الصراع وتحوُّله إلى سلسلة من المراحل المتمادية التي يصفها الكتاب بتفاصيلها (lxxviii).

في الفصل الخاص بالخلفية التاريخية، يربط أبو غزالة أسباب الحرب بمزيج من العوامل الحدودية (شط العرب)، والتصادم الإيديولوجي بعد ثورة ١٩٧٩، وتنافس الدورين الإقليميين في الخليج، مع استدعاء واعٍ لإرث طويل من الاحتكاكات في العلاقات العراقية-الإيرانية الحديثة (lxxix)، ومن هذه الخلفية، ينتقل إلى تفكيك «اقتصاديات الحرب» و«جغرافيا القوة» على الخليج، إذ أصبح المسرح البحري-النفطي عنصراً مرجحاً لا في ميزان القوى العسكرية فحسب، بل في ميزان النفوذ السياسي الدولي، مع تصاعد «حرب الناقلات» (lxxx) والتدخل البحري الدولي لحماية خطوط الملاحة والإمداد النفطي، وشدّد هنا على أن ضغط الحرب البحرية على عوائد النفط، واقتارانه بالعقوبات والمخاطر التأمينية، خلق بيئة ضاغطة على صانع القرار الإيراني أسهمت في النهاية في تهيئة ظروف قبول القرار ٥٩٨ (lxxxi).

وعلى مستوى «تعلم المؤسسات العسكرية» خلال الحرب، يقدم أبو غزالة عرضاً تفصيلياً لكيفية تطوّر استخدام الصواريخ الباليستية والتكتيكات الجوية. ففي مطلع ١٩٨٨ اتّسع نطاق القصف الصاروخي العراقي لمدن إيرانية كبرى، في إطار «حرب المدن» (lxxii) التي هدفت إلى إنهاء الجبهة الداخلية وتقبيد تدفق الاحتياط البشري، وهو ما تلاقى -من زاوية أخرى- مع تحولات في السلوك الإيراني شملت تكثيف ضربات صاروخية مضادة بعيدة المدى على العمق العراقي، لكن مع مردود عسكري-نفسى متفاوت، ويقرأ أبو غزالة هذه الجولة بوصفها انتقالاً من محاولة الحسم الميداني إلى «إدارة التكاليف» و«الضغط على الإرادات»، الأمر الذي أفقد الطرفين شهية المخاطرة الاستراتيجية، ورسّخ مسار «نزع التصعيد» الذي انتهى إلى وقف إطلاق النار (lxxiii).

وأفرد المؤلف مساحةً معتبرة للتقييم الفني لشبكات الدفاع الجوي العراقية وقدرتها على مواجهة «تكتيكات الممرات» التي اتبعتها الطائرات الإيرانية على الارتفاعات المنخفضة. ويخلص إلى أن المنظومة العراقية -على الرغم من الكثافة الرادارية والصاروخية (سام-٢، سام-٣، سام-٦)- واجهت ثغرات في الإنذار المبكر والتميز الصديقي-العُدائي (IFF)، ما استدعى تعديل توزيع الحماية على المنشآت الحيوية في البصرة والعمق الصناعي، وتطوير نماذج إنذار وسيطرة على مدار ٢٤ ساعة لتغطية حدود إيران الوعرة، وفي قراءته، فإن هذه الثغرات التقنية-التكتيكية، مقرونة بحدود التفوق الجوي الإيراني نفسه، رسّخت معادلة «الانسداد العملياتي» التي قلّصت فرص أي اختراق جوهري يحسم الحرب من الجو (lxxiv).

أمّا في الدروس الاستراتيجية، فيشدّد أبو غزالة على ثلاثة محاور (lxxv):

- ١- مركزية «تحالفات الإسناد» العربية للعراق في تثبيت الجبهة الاقتصادية والعسكرية، بما في ذلك الدعم المالي والنفطي والسياسي الذي حال دون انهيار طويل المدى.
- ٢- محدودية «القتال العقائدي» من دون ذراعٍ صناعية-تكنولوجية قادرة على ردف الجبهة الأمامية بوسائل النيران الدقيقة ومكونات الصيانة والإمداد.

إن «حرب المدن» وحرب الناقلات أثبتتا أن الضغط على الجبهة الداخلية وعلى حركة الطاقة يمكن أن يكون بديلاً وظيفياً عن الحسم الميداني، لكنّه بديلاً مكلف وقد يرتدّ سياسياً إذا لم يُقرن بمسارٍ تفاوضي واضح .

وضمن هذا الإطار، يُفسّر أبو غزالة قبول طهران بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ في صيف ١٩٨٨ بوصفه نتاج تراكمٍ من عوامل التآكل الاستنزافي (البشري، والاقتصادي، والبحري، والصاروخي)، وليس مجرد استجابةٍ لحادثةٍ بعينها؛ وهو قبولٌ جاء عندما تبين للقيادة الإيرانية أن كلفة الاستمرار تتجاوز المكاسب المتوقعة من أي تقدّم عملياتي إضافي على الجبهة<sup>(lxxvi)</sup> .

وعلى سياق ذي صلة في تحليل حرب الخليج الأولى من قبل النخب العسكرية المصرية اللواء لجأ طلعت مُسلّم<sup>(lxxvii)</sup> الذي ينتمي إلى جيلٍ من الضباط المصريين الذين انتقلوا بعد الخدمة إلى التحليل الاستراتيجي العام، جامعاً بين خبرة ميدانية ورؤية بحثية ظهرت في مساهماتٍ بدورياتٍ مصرية مرموقة، ومن بين مساهماته ذات الصلة بالحرب العراقية-الإيرانية دراسةً في «مجلة السياسة الدولية» تناولت «الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران قرارات مجلس الأمن» إبان خواتيم الحرب، و تكمن قيمة هذه القراءة في أنها تربط قرار طهران بقبول وقف إطلاق النار (القرار ٥٩٨) ببيئةٍ أوسع من مجرد توازن المعارك البرية، لتشمل: ضغط «حرب المدن» على الجبهة الداخلية الإيرانية، وأثر «حرب الناقلات» على الاقتصاد والقدرة على تمويل المجهود الحربي، والأثمان البشرية المتزايدة، والتداعيات الدبلوماسية المتركمة نتيجة طول أمد الصراع.

انطلق مُسلّم من أن قرار القبول لم يكن تبديلاً أنياً في النوايا، بل تحوّلاً قسرياً في تقدير الموقف فرضته جملة تطوّرات في عامي ١٩٨٧-١٩٨٨: أولها انتقال العراق إلى توظيفٍ مكثّفٍ للصواريخ الباليستية ضد العمق الإيراني ضمن «حرب المدن»، بما أورث ضغوطاً مجتمعية واضحة انعكست على الأداء الاقتصادي والتعبوي، وثانيها تصاعد الكلفة البحرية على إيران مع امتداد المواجهة إلى الخليج وتدخّل القوى البحرية الدولية لحماية الملاحة النفطية وتأمينها، وثالثها التحسّب الإيراني من تآكل القدرة على التعويض البشري واللوجستي إلى مستوى يهدّد «استمرارية الحرب» لا «نتائجها» فحسب، ومن زاويةٍ تحليلية، يقرأ مُسلّم القرار الإيراني بقبول ٥٩٨ بوصفه انتقالاً من «إدارة الحرب» إلى «إدارة تبعات الحرب»، أي إلى محاولة وقف النزيف وتفاذي خسائر مضاعفة في الداخل الإيراني إذا استمر القتال من دون أفقٍ سياسي<sup>(lxxviii)</sup> .

ويُضيف مُسلّم بعداً مهماً يتّصل ببيئة القرار الدولية؛ إذ يرى أن المناخ الدولي -لاسيما مع تطوّر موقف القوى الكبرى من «حرب الناقلات» ومخاطر تعطيل إمدادات النفط- أخذ يميل إلى «تدويل أدوات الردع» في الخليج، ما جعل كلفة الاستمرار الإيراني أعلى دبلوماسياً وعسكرياً بهذا المعنى فإن قبول طهران لقرار ٥٩٨ لم يكن خسارة إستراتيجية كاملة، بل «مقايضة» تهدف إلى وقف المسار الذي قد يقود إلى عزلةٍ أشدّ، وإلى إعادة ترتيب الداخل والمؤسسات (بما فيها الحرس الثوري) بعد حربٍ طويلة<sup>(lxxix)</sup> .

ويؤطر مُسلّم هذا التحليل ضمن «معادلة الإرهاق المتبادل»، إذ لا يُستثنى العراق نفسه من التآكل، لكنّ الفارق في تقديره -أن بغداد كانت قد نجحت، بدعمٍ عربي، في إعادة ترميم توازن القوى على الجبهة الجنوبية وإحداث تحولات ميدانية مؤثرة في ربيع ١٩٨٨ (سقوط الفاو وما بعده)، وهو ما ألقى بظلاله على حسابات طهران الداخلية<sup>(lxxx)</sup> .

خاتمة البحث

لقد سعى هذا البحث إلى تقديم تحليل معمق وشامل للحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، المعروفة بحرب الخليج الأولى، متجاوزاً السرديات التقليدية التي غالباً ما تركز على الجوانب العسكرية البحتة، وذلك من خلال الغوص في الفلسفات الكامنة وراء اندلاعها وتطورها، وكذلك استكشاف تباين وجهات النظر بين النخب العسكرية العراقية والعربية حولها. لقد أظهرت النتائج أن الحرب لم تكن مجرد صراع عسكري إقليمي، بل كانت تجسيدا لتفاعلات معقدة من المصالح الجيوسياسية، الأيديولوجيات المتضاربة، والتوترات التاريخية العميقة التي سبقت المواجهة المسلحة بسنوات عديدة.

في المبحث الأول، "فلسفة حرب الخليج الأولى"، تم تفكيك السياق التاريخي والجيوسياسي الذي مهد للحرب، لقد بين التحليل أن العلاقات العراقية-الإيرانية قبل الحرب كانت محملة بتاريخ طويل من النزاعات الحدودية والصراعات على النفوذ في المنطقة، وتفاقت هذه التوترات بشكل كبير بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وتصديرها لمفهوم "الثورة الإسلامية" الذي اعتبر تهديداً مباشراً للأنظمة الإقليمية، بما فيها النظام العراقي. هذه الديناميكية المتقلبة، التي غذتها مخاوف بغداد من انتشار الأيديولوجية الثورية الإيرانية في العراق ذي الغالبية الشيعية، خلقت أرضية خصبة لاندلاع الصراع. إن المدخل إلى الحرب، الذي تناولناه في هذا المبحث، لم يكن لحظة مفاجئة، بل نتوجها لسلسلة من الاستفزات والتصعيدات المتبادلة التي استغلتها الأطراف لتبرير خياراتها العسكرية.

أما المبحث الثاني، "حرب الخليج الأولى في منظور النخب العسكرية العراقية والعربية (١٩٨٠-١٩٨٨)"، فقدم رؤية قيمة حول كيفية إدراك القادة العسكريين الرئيسيين للحرب وتبريرها، بالنسبة للنخب العسكرية العراقية، كانت الحرب تُصوّر على أنها دفاع عن سيادة العراق وحماية للأمن القومي العربي من الأطماع التوسعية الإيرانية المزعومة. لقد شكلت هذه الرؤية أساساً للحشد الشعبي والعسكري، حيث تم تقديم صدام حسين كقائد ضروري لحماية الأمة. في المقابل، كشفت وجهات نظر النخب العسكرية العربية عن طيف واسع من الآراء، تراوحت بين الدعم الصريح للعراق خوفاً من المد الإيراني، إلى التوجس من تداعيات الحرب على الاستقرار الإقليمي بأكمله. كما برزت مخاوف بعض النخب من تغليب المصالح القطرية على حساب الجامعة العربية، ودور القوى الكبرى في إطالة أمد الصراع، مما يؤكد على تعقيد المواقف وتعدد داخل البيئة العربية نفسها.

وفي الختام، تؤكد نتائج هذا البحث أن حرب الخليج الأولى كانت حدثاً مفصلياً لم تقم فقط بإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، بل كشفت أيضاً عن انقسامات عميقة، ليس فقط بين الدول المتحاربة، بل ضمن الصف العربي نفسه. لقد تركت هذه الحرب إرثاً من عدم الاستقرار والصراعات التي لا تزال تداعياتها محسوسة حتى يومنا هذا. إن فهم الفلسفات التي قادت إلى هذا الصراع وتاريخ العلاقات المعقدة بين القوى الإقليمية، إلى جانب تحليل وجهات نظر الفاعلين الرئيسيين، يُعد ضرورياً لتجنب تكرار أخطاء الماضي ولبناء مستقبل أكثر استقراراً في المنطقة. كما يشدد البحث على أهمية دراسة هذه الصراعات من زوايا متعددة ومتعمقة لا تقتصر على الأحداث السطحية، بل تتغلغل في جذورها الفكرية والاستراتيجية.

- (i) مالك حمزة مطر الغزال، رحيم عبد الحسين عباس، «أضواء على العلاقات العراقية-الإيرانية (١٩٦٨-١٩٨٠)»، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣، ٢٠٢٤، ص ٤٤٢.
- (ii) الشاه رضا محمد بهلوي هو مؤسس الدولة البهلوية الحديثة في إيران وحاكمها بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٤١. يُعدّ من أبرز شخصيات التحول السياسي في تاريخ إيران المعاصر، إذ صعد من خلفية عسكرية إلى سدة الحكم عبر مسار قاده إلى إلغاء الحكم القاجاري وإعلان الملكية البهلوية. اتسم عهده بمشروع تحديث مركزي واسع شمل بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وإعادة تنظيم الجيش والإدارة، وتوسيع البنية التحتية، وفرض سياسات علمنة نسبية هدفت إلى تقليص نفوذ القوى التقليدية، ولا سيما المؤسسة الدينية والقبلية. وفي المقابل، اقترن حكمه بطابع سلطوي ركّز السلطة بيد الدولة، وقيد الحياة السياسية، وأثار توترات اجتماعية وثقافية داخلية، إلى جانب تحديات خارجية انتهت بتنازله عن العرش عام ١٩٤١ في سياق الضغوط الدولية خلال الحرب العالمية الثانية. ينظر: محمد رضا بهلوي، موقع الجزيرة، متوفر على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/6/>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/١/٢٧.
- (iii) عبد الوهاب القصاب، النفوذ الإيراني في العراق: الأبعاد والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٣.
- (iv) مالك حمزة مطر الغزال، رحيم عبد الحسين عباس، المصدر نفسه، ص ٤٤٣.
- (v) عبد الحلیم أبو غزالة، الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩.
- (vi) خط التالوك: هو مصطلح جغرافي بحري يُستخدم في العراق دلالةً على الخط الواقع وسط المجرى الرئيس الصالح للملاحة عند انخفاض منسوب المياه ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية. ينظر: ؛ نصوص اتفاقية الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والعراقية التي وقعت عام ١٩٧٥، ملحق ٥١، ص ٧٠٢.
- (vii) عبد الحلیم أبو غزالة، المصدر السابق، ص ١٢.
- (viii) بيير رازو، الحرب العراقية-الإيرانية، ترجمة فلاح حسن الأسدي، دار عدنان، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢١.
- (ix) روح الله الخميني هو فقيه ومرجع ديني شيعي، وقائد سياسي إيراني، ومؤسس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران. برز بوصفه المنظر الرئيس لمبدأ ولاية الفقيه، الذي أسس لدمج المرجعية الدينية بالسلطة السياسية، وقاد من خلاله التحول الجذري في بنية الدولة الإيرانية عقب ثورة عام ١٩٧٩. مثل الخميني نموذجًا للقيادة الكاريزمية ذات المرجعية الدينية، وكان له أثر بالغ في إعادة تشكيل النظام السياسي الإيراني وتوجيه سياساته الداخلية والخارجية حتى وفاته عام ١٩٨٩. ينظر: عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٣٣-٢٤٠.
- (x) بيير رازو، مصدر سابق، ص ٢٧.
- (xi) بيير رازو، مصدر سابق، ص ٢٩.
- (xii) مالك حمزة مطر الغزال، رحيم عبد الحسين عباس، مصدر سابق، ص ٤٤٦.
- (xiii) عبد الحلیم أبو غزالة، مصدر سابق، ص ١٥.
- (xiv) بيير رازو، مصدر سابق، ص ٣٣.
- (xv) المصدر نفسه، ص ٣٩.
- (xvi) Lawrence G. Potter & Gary G. Sick (eds.), Iran, Iraq, and the Legacies of War, Palgrave Macmillan, New York, 2004, pp. 2-5.
- (xvii) عبد الوهاب القصاب، النفوذ الإيراني في العراق: الأبعاد والتحديات والتداعيات على الجوار العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٤.
- xviii يقع إقليم خوزستان (الأهواز) النفطي على بعد ٥٥٠ كم جنوب غرب العاصمة الإيرانية طهران قرب الحدود مع العراق، وتبلغ مساحته ٣٧٥ ألف كم مربع، ويقطنه حوالي خمسة ملايين نسمة من العرب، وهم يشكلون الأقلية العربية الموجودة داخل حدود الدولة الإيرانية، ومنذ اجتياح هذا الإقليم من قبل الشاه رضا خان في أبريل/نيسان ١٩٢٥ وهو يشهد فترات صراع وعدم استقرار بين العرب القاطنين والحكومة المركزية في طهران. ينظر: إقليم خوزستان (الأهواز)، موقع الجزيرة، متوفر على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news/2006/1/24/> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/١/٢٨.
- (xix) عبد الحلیم أبو غزالة، الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٥-٤٨.
- (xx) بيير رازو، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٦.
- (xxi) إحسان حقي، تاريخ الخليج العربي المعاصر، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٣٣.
- (xxii) Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press, Cambridge, 2007, pp. 215-218.
- (xxiii) Lawrence G. Potter & Gary G. Sick (eds.), Op.CiT, pp. 45-48.
- (xxiv) عبد الوهاب القصاب، مصدر سابق، ص ٧-٩.
- (xxv) بيير رازو، مصدر سابق، ص ٨٥.
- (xxvi) عبد الحلیم أبو غزالة، مصدر سابق، ص ١٠١.
- (xxvii) إحسان حقي، مصدر سابق، ص ٢٤٠.
- (xxviii) Charles Tripp, A History of Iraq, Op.CiT, pp. 221-224.

(xxix) Lawrence G. Potter & Gary G. Sick (eds.), Op.CiT, pp. 73-76.

(xxx) عبد الوهاب القصاب، مصدر سابق، ص ١٢.

(xxxi) عبد الحليم أبو غزالة، مصدر سابق، ص ١٦٥.

(xxxii) إحسان حقي، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

(xxxiii) بيبير رازو، مصدر سابق، ص ٢٠١.

(xxxiv) Lawrence G. Potter & Gary G. Sick (eds.), Op.CiT, pp. 118-121.

(xxxv) Charles Tripp, A History of Iraq, Op.CiT, pp. 229-231.

(xxxvi) حردان عبد الغفار الحمداني التكريتي من مواليد ٣ أبريل ١٩٢٥، قائد سلاح الجو العراقي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، ولد في مدينة تكريت وهو بالأصل من قضاء الدجيل وكان أحد كبار الضباط الطيارين البارزين في العراق، وكان من الشخصيات المهمة في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ و كان له دور في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحركة ٨ شباط ١٩٦٣، وتقلد عددًا من المناصب كان آخرها وزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية، توفي في ٣٠ مارس ١٩٧١. سيف الدين الدوري، الفريق حردان التكريتي ضحية الخيانة والغدر، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٣.

(xxxvii) الفريق صالح مهدي عمّاش ولد في عام ١٩٢٤، هو ضابط عراقي بارز وقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي، مارس دورًا محوريًا في الأحداث السياسية والعسكرية في العراق خلال منتصف القرن العشرين. تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٨ وكلية الأركان عام ١٩٥٤، وشارك في حرب فلسطين، وانخرط منذ منتصف الخمسينيات في أنشطة حزب البعث، كان أحد المخططين الرئيسيين لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وتولى مناصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع، إذ تميزت فترته بالقمع ضد خصوم النظام. بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، شغل عدة مناصب رفيعة قبل أن يُقال من المناصب جميعها عام ١٩٧١، وتوفي عام ١٩٨٥ في ظروف غامضة، يُعد عمّاش رمزًا للصراعات الداخلية والنفوذ العسكري والسياسي في العراق الحديث. للمزيد ينظر: عبد المناف جاسم النداوي، صالح مهدي عمّاش صفحات من سيرته السياسية والعسكرية والدبلوماسية، ط١، مكتبة النهضة العربية، د.م، ٢٠٢١، ص ٧.

(xxxviii) أحمد حسن البكر: ولد في تكريت عام ١٩١٤ م تخرج من دار المعلمين بغداد عام ١٩٣٢، مارس التعليم في تكريت وبغداد، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان وتدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة عقيد عام ١٩٥٨، اسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبعد نجاح الثورة عين عضواً في المجلس العرفي العسكري وفي تشرين الأول اعتقل بعد تورطه بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الزعيم عبد الكريم قاسم وأحيل للتقاعد، انتمى لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٠ م شارك في انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣، وأصبح رئيساً للوزراء وفي انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ الذي أزاح من خلاله عبد السلام عارف البعثيين عين نائباً لرئيس الجمهورية لكنه استقال، أعتقل في أيلول بتهمة التخطيط لانقلاب ضد عبد السلام عارف، بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ أصبح رئيساً للجمهورية حتى عام ١٩٧٩ م عندما أطاح به صدام حسين بانقلاب ابيض واجبره على الاستقالة توفي عام ١٩٨٢ م في بغداد، شامل عبد القادر، أحمد حسن البكر السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤ - ١٩٨٣، ط ١، مكتبة المجلة، بيروت، ٢٠١٦، ص ٤٢٧.

(xxxix) عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، جريدة الزمان، بغداد، ع ٤٧٩٨، ٢٠١٤، ص ١٣.

(xl) خليل إبراهيم حسين، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٥٥

(xli) خليل إبراهيم حسين، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(xlii) يُعدّ نزار عبد الكريم الخزرجي أحد أبرز القادة العسكريين في العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ شغل مناصب قيادية عليا في القوات المسلحة العراقية، من أهمها رئيس أركان الجيش العراقي خلال مرحلة مفصلية من تاريخ العراق العسكري والسياسي. تميّز الخزرجي بخبرة ميدانية واسعة وتكوين عسكري احترافي، وأسهم في التخطيط وإدارة العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، كما كان له حضور مؤثر في صياغة الرؤى الاستراتيجية للقوات المسلحة العراقية في تلك المرحلة. ويُنتظر إليه في الأدبيات العسكرية بوصفه نموذجًا للقيادة العسكرية النظامية التي جمعت بين الانضباط المهني والخبرة العملية، في سياق إقليمي اتسم بتعقيد الصراعات وتشابك العوامل السياسية والعسكرية. ينظر: عبد الحليم أبو غزالة، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(xliii) نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ مذكرات مقاتل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط١، ٢٠١٤، ص ١٩٣.

(xliv) تأسس الحرس الثوري الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بأمر من قائد الثورة والمرشد الأعلى السيد روح الله الخميني (قدس سره)، وكان بمثابة الحكومة الموازية في إيران، ويتمتع منذ إنشائه بنفوذ قوي يتخطى الجيش الإيراني. فلا يكاد يخلو مكان في إيران من وجود الحرس الثوري الإسلامي. ولقد جرى تجميع عناصر هذا الجهاز في الفترة التي تلت الثورة الإسلامية الإيرانية بهدف إنشاء جيش من المؤمنين الذين ستكون مهمتهم حماية قيم و إيديولوجية الثورة الإسلامية من التهديدات المحلية والخارجية، ولحماية مخرجات الثورة وتوطيد السلطة آنذاك، فكان دور الحرس الثوري عسكري - دفاعي فضلا عن قيامه ببعض المهام المدنية في مجال إعادة الإعمار. ينظر: حنين محمد الحويلي، عقيدة الدفاع الإمامي للحرس الثوري الإيراني، مركز حوراني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٢.

(xlv) او ما تسمى جيش التعبئة التطوعي الشعبي وقد تم إنشاؤه بعد نجاح الثورة الإسلامية في ايران، وقد تم تشكيل هذه القوة في اطار إيديولوجيا سياسة ( ولاية الفقيه) مهمتها الاشراف على تدريب مختلف فئات المجتمع الإيراني وكذلك الجنود الاحتياط فضلاً عن مهمات تتعلق بالمسائل المتعلقة بالدفاع المدني . ينظر: رضوي سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، ط٢، مؤسسة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٤.

(xlvi) Murray, W., & Woods, K. M., The Iran-Iraq War: A Military and Strategic History. Cambridge: Cambridge University Press, 2014, P13.

(xlvii) نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، مصدر سابق، ص ١٩٨.

(xlviii) Murray, W., & Woods, K. M., Op.Cit. P.14

(xlix) نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

(I) نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، مصدر سابق، ص ٤٥٩.

(li) الفريق الركن رعد مجيد رشيد الحمداني (١٩٥١-) هو أحد أبرز القادة العسكريين العراقيين خلال حقبة حكم البعث، اشتهر بخبرته في قيادة القوات المدرعة والحرس الجمهوري، تخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٧٠ وكلية الأركان عام ١٩٨٠، وتدرج في المناصب حتى تولى قيادة الفيلق الثاني للحرس الجمهوري خلال حرب الخليج الثانية وحرب العراق عام ٢٠٠٣. عُرف بمهاراته التخطيطية في الدفاع عن جنوب العراق، كما أُلّف بعد اعتزاله العمل العسكري كتاب "قبل أن يغادرنا التاريخ" الذي يُعد شهادة تاريخية مهمة عن مسيرة الجيش العراقي وتحدياته. ينظر:

Woods 'Kevin M. Saddam's War: An Iraqi Military Perspective of the Iran-Iraq War. Washington, D.C.: Institute for National Strategic Studies, National Defence University, 2009, P22.

(lii) Woods, K. M., & Murray, W. Saddam's War: An Iraqi Military Perspective of the Iran-Iraq War (McNair Paper No. 70). Washington, DC: NDU Press / ETH Zurich, 2009/2011, P35.

(liii) Woods, K. M., Murray, W., et al. Saddam's Generals: Perspectives of the Iran-Iraq War. Alexandria, VA: Institute for Defense Analyses / U.S. Government Publishing Office, 2011/2013.

(liv) Woods, K. M., & Murray, W. (2009/2011), Op.Cit.

(lv) Murray, W., & Woods, K. M. (2014). The Iran-Iraq War: A Military and Strategic History. Cambridge: Cambridge University Press.

(lvi) Ibid.

(Ivii) وفيق عجيل حمود السامرائي من مواليد ١ تموز ١٩٤٧ في سامراء جنرال عسكري سابق، وقائد سابق لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة (العراقية)، مستشار الأمن الوطني للرئيس الأسبق الراحل جلال الطالباني. تخرج من الكلية العسكرية العراقية في سنة ١٩٦٨م، ومن كلية الأركان في ١٩٧٧، في عام ١٩٩٥ أصبح السامرائي زعيماً لتنظيم معارض هدفه الإطاحة بنظام صدام حسين، وعاش في الأردن وسوريا، وفي عام ١٩٩٨ انتقل إلى لندن، ثم أسس حزبا معارضا تحت اسم المجلس الأعلى للإنتفاذ الوطني ومقره الدانمارك في الأول من أغسطس/آب ٢٠٠٢، ثم عاد وفيق السامرائي إلى العراق بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وعُيّن في منصب المستشار الأمني للرئيس جلال طالباني ٢٠٠٥، وتمّ إعفاؤه من هذا المنصب عام ٢٠٠٨، وفي آذار ٢٠٠٨، قال بيان صادر عن المكتب الصحفي لرئاسة الجمهورية العراقية "إن المحكمة الجنائية العليا التي شكلت لمحاكمة عدد من مسؤولي النظام السابق قررت تبرئة وفيق السامرائي من جميع التهم المنسوبة إليه والمتعلقة بأحداث عام ١٩٩١. مع ذلك، غادر إلى لندن، وأعلن من هناك عدم نيته العودة إلى العراق مستقبلاً. للمزيد ينظر: وفاة العقل الاستخباري وفيق السامرائي في لندن، متوفر على الرابط التالي: <https://almasra.iq/15926> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٢١.

(Iviii) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحفائق عن الزمن السيء في العراق، د.م، دبت، ص ٣٣-٣٤.

(lix) Murray, W., & Woods, K. M. (2014), Op.Cit.P27.

(Ix) وفيق السامرائي، مصدر سابق، ص ٤٦.

(lxi) Woods, K. M., Murray, W., et al. (2011/2013), Op.Cit.P.28.

(Ixii) سلطان هاشم أحمد محمد الطائي من مواليد ١٩٤٥ في الموصل، وهو آخر وزير للدفاع في حكومة صدام حسين، فقد عين في منصب وزير الدفاع عام ١٩٩٥، أسهم وزير الدفاع الأسبق في الحروب التي خاضها العراق من خلال مشاركته في الحرب العراقية الإيرانية وفيما بعد في حربي الخليج، وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٦٤، ومن كلية الأركان عام ١٩٧٦، في عام ١٩٩٥، عُيّن في منصب رئيس هيئة أركان الجيش العراقي، وبعد مرور عام واحد، عُيّن في منصب وزير الدفاع، عضو القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية، خلفاً للفريق أول الركن علي حسن المجيد، واعتقل في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣، واحتجز ثم حكم عليه بالإعدام، لكن الحكم لم ينفذ. ينظر: صادق الطائي، وفاة وزير الدفاع الأسبق سلطان هاشم... ورغد صدام حسين وصفته بـ «أحد مقاتلي العراق الأبطال»، صحيفة القدس العربي، لندن، ع ٢٠٢٠، ٩٩٧٠، ص ٢٢.

(Ixiii) إبراهيم الحمداني، الجيش العراقي والحرب العراقية الإيرانية: دراسة تحليلية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢١٥.

(Ixiv) Woods, K. M., Murray, W., et al. (2011/2013), Op.Cit.P.39.

(Ixv) Woods, K. M., Murray, W., et al. (2011/2013), Op.Cit.P.40.

(Ixvi) Murray, W., & Woods, K. M. (2014), Op.Cit.P.40.

(Ixvii) ولد محمد عبد الحليم أبو غزالة في عام ١٩٣٠ بقرية زهور الأمراء، مركز الدلنجات بمحافظة البحيرة، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٩ التحق بسلاح المدفعية برتبة ملازم ثان ثم وقع الاختيار عليه للانضمام لصفوف الضباط الأحرار وكان أصغرهم عمراً إلا أنه لم يشارك في الثورة بشكل فعلي، حصل على إجازة القادة لتشكيلات المدفعية من أكاديمية ستالين بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٦١، وتخرج من كلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية بالقاهرة وكلية الحرب الأمريكية، كما حصل على بكالوريوس تجارة من جامعة القاهرة وماجستير في إدارة الأعمال، عمل مدرسا بمعهد المدفعية عام ١٩٦١، ثم تولى رئاسته خلال حرب يونيو ١٩٦٧، بعد الحرب شغل منصب رئيس أركان مدفعية الجيش الثاني وقائدها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليتأسر أركان إدارة مدفعية القوات المسلحة المصرية عام ١٩٧٤، وعمل ملحقاً

- عسكريا في الولايات المتحدة بين عامين ١٩٧٦-١٩٨٠ ، و عين مديرا للمخابرات الحربية المصرية عام ١٩٧٩ ، ثم رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة في العام التالي ، ثم وزيرا للدفاع و الإنتاج الحربي و القائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر: أميرة فكري ، المشير عبد الحليم أبو غزالة مسيرة حياته ، دار الجمهورية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٢؛ الملف الوثائقي ، المجلد الاول ، جريدة الأهرام ، العدد بلا، نوفمبر ١٩٨٣ ، ص٢٠.
- (Ixxviii) أبو غزالة ، المصدر السابق، ص٨.
- (Ixxix) أبو غزالة ، المصدر السابق ، ص٥٨.
- (Ixx) حرب الناقلات هي تلك الصفحة من صفحات الحرب العراقية الإيرانية إذ بدأت بقصف ناقلات النفط العربية والأجنبية التي تنقل النفط في مياه الخليج العربي الأمر الذي استدعى تدخل القوى الكبرى فيها، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية. ينظر: قاسم جاسم مكطوف، حرب ناقلات النفط وأثرها في تغيير مسار حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠٢٥، ص١٥٥.
- (Ixxi) هو ذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن للدول التابعة للأمم المتحدة والذي ينص على إيقاف الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٧ ولكن لم يتم تنفيذه حتى آب من العام ١٩٨٨. للمزيد ينظر: جهاد صالح العمر، القرار ٥٨٩ الحيثيات والنتائج ، جامعة القاهرة، ١٩٨٨ ، ص٢٢. أبو غزالة ، مصدر سابق ، ص١٩٨.
- (Ixxii) حرب المدن: هي تلك الحرب التي بدأت بين الجانبين ووصلت ذروتها في عام ١٩٨٨ وتمثلت باطلاق إيران ٢١ صاروخاً بالستياً من نوع سكود B وفي المقابل رد العراق في ٢٩ شباط ١٩٨٨ بإطلاق خمسة صواريخ بعيدة المدى من نوع الحسين في العمق الإيراني وقد سبق هذا التصعيد من حرب المدن جولات سابقة ، للمزيد ينظر: إسلام محمد عبدربه، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١٥، ص٥٣.
- (Ixxiii) أبو غزالة ، المصدر السابق، ص٢٣٨.
- (Ixxiv) المصدر نفسه، ص٢٥٧.
- (Ixxv) أبو غزالة ، المصدر السابق، ص٢٣٥.
- (Ixxvi) المصدر نفسه ، ص٢٣٨.
- (Ixxvii) يُعدّ طلعت مسلم أحد أبرز القادة والمفكرين العسكريين في جمهورية مصر العربية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إذ شغل مناصب عسكرية قيادية رفيعة في القوات المسلحة المصرية، وبرز اسمه بوصفه منظرًا عسكريًا واستراتيجيًا إلى جانب كونه قائدًا ميدانيًا، وقد اشتهر اللواء طلعت مسلم بإسهاماته الفكرية في مجالات العقيدة العسكرية، والاستراتيجية، وتطور الحروب الحديثة، ولا سيما تحليلاته المتعلقة بالحروب غير التقليدية، وحروب الجيل الرابع، وتأثير المتغيرات التكنولوجية والسياسية في طبيعة الصراع المسلح. ويُنظر إلى كتاباته ومحاضراته على أنها تمثل اتجاهًا تحليليًا يربط بين الخبرة العسكرية العملية والرؤية الأكاديمية، مما منحها مكانة معتبرة في الدراسات العسكرية والاستراتيجية العربية. ينظر: طلعت مسلم، «حروب الجيل الرابع: المفهوم والأبعاد»، بحث ضمن أعمال ندوة الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ص ١٢.
- (Ixxviii) طلعت مُسلم، الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران قرارات مجلس الأمن مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٤، ١٩٨٨، ص٢٤٨.
- (Ixxix) المصدر نفسه ، ص٢٤٨.
- (Ixxx) المصدر نفسه ، ص٢٤٨.

---